«الأمن البحري في دول الخليج العربي: تحليل التهديدات الحالية وآليات المواجهة والتحديات المستقبلية»

محمد ثابت حسنين

باحث في العلاقات الدولية

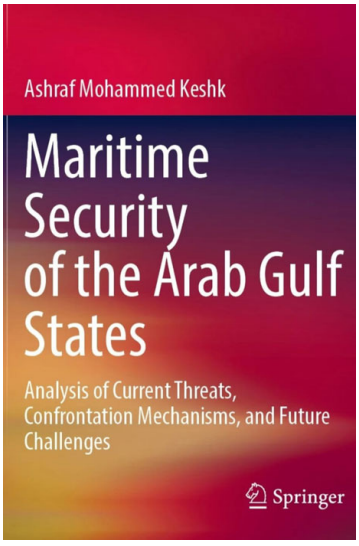

اسم الكتاب: «الأمن البحري في دول الخليج العربي: تحليل التهديدات الحالية وآليات المواجهة والتحديات المستقبلية»

المؤلف: أشرف محمد كشك

الناشر: سبرينغر

تاريخ الصدور: أغسطس 2022

يعد هذا الكتاب وجهة نظر شاملة ومتوازنة حول الأمن البحري في منطقة الخليج العربي. وهو يقدم رؤى ثاقبة للتحديات التي تواجهها دول الخليج العربي ويقدم توصيات لتعزيز جهودها للحفاظ على الأمن البحري.

ويسعى الكتاب إلى إثارة قضية محورية وهي الارتباط الوثيق بين مواجهة تهديدات الأمن البحري ومسألة تحقيق التوازن الإقليمي للقوى، ومن ثم طبيعة الأدوار الخليجية والدولية ضمن مواجهة تهديدات الأمن البحري مستقبلا، حيث يقدم تحليلاً شاملاً للأمن البحري في منطقة الخليج العربي والتهديدات التي تواجهها دول الخليج العربي وجهودها لحماية الأمن البحري. ويأتي الكتاب في ثمانية أجزاء مكونة من ستة فصول، والمقدمة التي أعتبرت فصلاً، بالإضافة إلى فصل ختامي بعنوان الاستنتاجات الاستراتيجية.

الفصل الأول : يقدم الكتاب تحليلا متعمقا للأمن البحري في منطقة الخليج العربي ويستكشف التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في تحقيق توازن

القـوى والاسـتراتيجيات التـي تسـتخدمها لضـمان أمنهـا. ويتنـاول دور التحالفـات الإقليميـة والدوليـة في الحفـاظ عـلى الأمـن البحـري، ويسـلط الضـوء عـلى الحاجـة إلى مزيـد مـن البحـث حـول تعريـف الأمـن البحـري، وتحليـل الوضـع القانـوني للمضيـق البحـري الاسـتراتيجي، وتقييـم القـدرات البحريـة الخليجيـة. ويؤكـد الكتـاب عـلى أهميـة الأمـن البحـري في المنطقـة والحاجـة إلى مواصلـة الجهـود لمواجهـة التهديـدات والحفـاظ عـلى الاسـتقرار.

يتنـاول الكتـاب النهـج التقليـدي للأمـن البحـري ويستكشـف السـياق التاريخـي للمنطقـة، ويحلـل كيـف عالجـت دول الخليـج العـربي أزمـات الأمـن البحـري في المـاضي. كـما يتنـاول التحديـات الراهنـة والآفـاق المسـتقبلية لصـون الأمـن البحـري في مواجهـة التهديـدات المتطـورة، والحاجـة إلى منظـور شـامل للأمـن البحـري، لا بالنظـر إلى التهديـدات التقليديـة فحسـب، بـل أيضـا إلى التحديـات الناشـئة، كـما يناقـش الإطـار النظـري سياسـات الـدول الصغـيرة في البيئـات الإقليميـة المضطربـة ويـبرز أهميـة فهـم الأبعـاد التاريخيـة والقانونيـة للأمـن البحـري.

كـما يتنـاول الكتـاب مختلـف الجوانـب المتعلقـة بالأمـن البحـري، بمـا في ذلـك الصلـة بـين الأمـن البحـري وأمـن الطاقـة، ودور التكنولوجيـا في مواجهـة التهديـدات، والتنافـس عـلى السـيطرة عـلى الممـرات المائيـة الحيويـة، كـما يحلـل الجهـود الدولية للحفـاظ عـلى الملاحـة البحريـة في الخليـج العـربي، ويتضمـن مراجعـة الأدبيـات للدراسـات السـابقة حـول الأمـن البحـري في منطقـة الخليـج العـربي، مـما يوفـر توليفـة قيمـة للمعـارف الموجـودة.

الفصـل الثـانى: الإطـار النظـري والدراسـات السـابقة بشـأن الأمـن البحـري في منطقـة الخليـج العـربي

فى هـذا الفصـل يضـع المؤلـف الإطـار النظـري لمفهـوم الأمـن البحـري في منطقـة الخليـج العـربي، ومفهـوم الـدول الصغـيرة ومعضلتهـا الأمنيـة. حيـث تواجـه الـدول الصغـيرة، مثـل دول منطقـة الخليـج العـربي، تحديـات فريـدة في تحقيـق تـوازن القـوى بسـبب مواردهـا المحـدودة وضعفهـا أمـام التهديـدات الخارجيـة. ويسـلط الضـوء عـلى أهميـة الأمـن البحـري باعتباره تهديـدًا كبيرًا للـدول الصغيرة، لا سـيما في

المناطق التي تفتقر إلى توازن القوى، ويلقى الضوء على مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها الدول الصغيرة لضمان أمنها. وتشمل هذه الاستراتيجيات: الأمن الذاتي، والتحالفات الإقليمية والدولية، وسياسة الحياد، حيث يمثل كل خيار من هذه الخيارات مجموعة من التحديات والفرص الخاصة به للدول الصغيرة في منطقة الخليج العربي. ويؤكد المؤلف على الحاجة إلى مزيد من البحث حول تعريف الأمن البحري، وتحليل الوضع القانوني للمضيق البحري الاستراتيجي، وتقييم القدرات البحرية الخليجية.

كما يتضمن الفصل استعراضا للأدبيات المتعلقة بالدراسات السابقة التي بحثت هذا الموضوع. حيث يناقش النتائج الرئيسية والأفكار التى شملتها هذه الدراسات، ويسلط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في مواجهة تحديات الأمن البحري، كما يتناول الثغرات في الأبحاث والدراسات الحالية ويدعو إلى مزيد من الاستكشاف لمواضيع مثل الحوكمة البحرية والوعي بالمجال البحري ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأمن البحري.

كما يتناول التهديدات التقليدية والحديثة للأمن البحري التي تواجهها دول الخليج العربي وآثارها والجهود المبذولة للتصدي لها، حيث يبدأ بمناقشة التبادلات التجارية مع بعض دول الخليج العربي وأهمية الأمن البحري في تسهيل هذه التبادلات، والدور الحيوي للنقل البحري في الازدهار الاقتصادي للمنطقة وضرورة حمايته من مختلف التهديدات. ويشير إلى أهم التهديدات التقليدية وهى

1-القرصنة البحرية: حيث يتناول مخاطر القرصنة في القرن الأفريقي وتأثيرها على دول الخليج العربي، مع الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض أعمال القرصنة منذ عام2011، فإنها لا تزال تمثل تهديداً كبيراً للأمن البحري في المنطقة. وتحتاج إلى نفقات هائلة في مواجهتها، حيث بلغت حوالي 7 بلايين دولار في القرن الأفريقي في عام 2008 وحده. وهذه القرصنة تشكل تهديدا للأمن البحري لدول الخليج العربي، لا سيما في ضوء الأزمات الإقليمية المستمرة

والحـروب بالوكالـة

2- **الإرهـاب البحـري:** حيـث يقـدم المؤلـف أمثلـة عـلى القاعـدة التـي تسـتهدف أهدافًـا بحريـة في منطقـة الخليـج العـربي.

3- التهريـب غـير المـشروع، ولا سـيما تهريـب المخـدرات، الـذي يشـكل تهديـداً كبـيراً لـدول الخليـج بسـبب قربهـا مـن مناطـق إنتـاج المخـدرات والاتجـار بهـا. ويـبرز المؤلـف الجهـود التـي تبذلهـا دول الخليـج في مكافحـة تهريـب المخـدرات، بمـا في ذلـك عمليـات تبـادل المعلومـات وضبـط المـواد المخـدرة.

4- الاتجـار بالبـشر تهديـدا آخـر يتناولـه هـذا الفصـل، مـع التركيـز عـلى القـرن الأفريقـي كمصـدر لموجـات الهجـرة وضرورة اتخـاذ تدابـير فعالـة لمكافحـة الاتجـار بالبـشر وحمايـة الفئـات الضعيفـة مـن السـكان المتأثريـن بهـذه المسـألة. كـما يناقـش القـدرات البحريـة الخليجيـة ومـدى كفايتهـا في مواجهـة التهديـدات المتزايـدة، والتحـدي المتمثـل في الفجـوة بـين إيـران ودول الخليـج لصالـح إيـران مـن حيـث القـدرات البحريـة، كـما تواجـه دول الخليـج نقصًـا في البحـارة ومنصـات حـرب الألغـام. وهـذا يعنـي أن دول الخليـج العـربي لا يمكنهـا الاعتـماد فقـط عـلى ردعهـا البحـري ضـد التهديـدات الإيرانيـة للملاحـة البحريـة. ويقـترح المؤلـف أن تركـز هـذه البلـدان عـلى تطويـر قدراتهـا البحريـة الخاصـة ومواصلـة تشـكيل تحالفـات مـع القـوى الكـبرى لضـمان أمـن الملاحـة في الخليـج العـربي.

وعـلاوة عـلى ذلـك، يناقـش الفصـل الصلـة بـين الأمـن البحـري وأمـن الطاقـة، فضـلا عـن الأمـن الاقتصـادي، ويسـلط الضـوء عـلى أهميـة الأمـن البحـري لاسـتقرار إمـدادات الطاقـة والازدهـار الاقتصـادي لـدول الخليـج العـربي وضرورة بـذل جهـود شـاملة للحفـاظ عـلى الأمـن البحـري، بالنظـر إلى ترابطـه مـع الجوانـب الحيويـة الأخـرى للأمـن الوطنـي، كـما يتنـاول الجهـود الحاليـة والمتوقعـة للحفـاظ عـلى الأمـن البحـري في منطقـة الخليـج العـربي، ودور الـشراكات الإقليميـة والدوليـة في التصـدي للأخطـار التـي تهـدد الأمـن البحـري، وأهميـة التعـاون والتـآزر بـين دول الخليـج العـربي والقـوى الكـبرى للتصـدي بفعاليـة للتحديـات والحفـاظ عـلى الاسـتقرار في المنطقـة.

ويعلق الكاتب في نهاية الفصل على الأدبيات السابقة حول الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، ووتضمن عدة ملاحظات أهمها: أن الدراسات لم تولي اهتماماً كبيراً لتعريف الأمن البحري، باستثناء القليل منها، ولم يتم تحليل الوضع القانوني للمضيق البحري الاستراتيجي في المنطقة، مثل مضيقي هرمز وباب المندب، تحليلا كافيا في المؤلفات المستعرضة، وهو أمر ضرورى في تقييم التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز. كما أنها لم تسلط الضوء على القدرات البحرية الحقيقية لدول لخليج ومدى كفايتها في مواجهة التهديدات المتزايدة للأمن البحري، ولم تتناول الدراسات بشكل كاف مسألة توازن القوى الإقليمي وآثاره على الأمن البحري. ويشير المؤلف إلى أن استمرار الخلل الإقليمي في توازن القوى يمكن أن يؤدي إلى تعميق التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري في منطقة الخليج العربي.

الفصل الثالث: مفهوم الأمن البحري وأبعاده التاريخية والقانونية

يستكشف هذا الفصل مفهوم الأمن البحري وأبعاده التاريخية والقانونية. ويبحث التطور التاريخي لشواغل الأمن البحري وتطور القانون الدولي في هذا المجال. ويشدد المؤلف على أهمية القواعد القانونية الدولية في تنظيم العمل في البحر وضمان سلامة وأمن الأنشطة البحرية. ويقدم لمحة عامة عن الجوانب النظرية والعملية للأمن البحري وعلاقته بالقانون الدولي. ويسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للنقل البحري واعتماد الدول على طرق بحرية آمنة للتجارة وإمدادات الطاقة والازدهار الاقتصادي العام.

كما يتناول الفصل الأبعاد النظرية والعملية للأمن البحري. وهو يناقش مختلف النهج والنظريات التي وضعت لفهم وتحليل تحديات الأمن البحري. ويسلط المؤلف الضوء على تعقيد مسائل الأمن البحري والحاجة إلى نهج شامل ومتعدد الأبعاد لمعالجتها بفعالية. ويسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للمضيق البحري مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب والحاجة إلى سلطة إلزامية دولية لفرض الامتثال للقواعد القانونية الدولية ويؤكد أن أمن النقل البحري لا ينفصل عن استراتيجيات البلدان الرئيسية لتحقيق الأمن الاقتصادي.

ويسلط الفصل الضوء على الترابط بين الأمن البحري والأمن الاقتصادي والحاجة إلى بذل جهود منسقة لحماية الطرق البحرية الحيوية.

الفصل الرابع: دول الخليج وتهديدات الأمن البحري

يركز الفصل الرابع من الكتاب على التهديدات التقليدية والجديدة للأمن البحري التي تواجهها دول الخليج العربي، حيث يتناول استهداف ناقلات النفط في بحر العرب وخليج عمان عامي2019 و 2021. ويستعرض هذه الهجمات وآثارها على الأمن البحري لدول الخليج والأمن الإقليمي بشكل عام، حيث أظهرت هذه الهجمات ضعف البنية التحتية البحرية والاضطراب المحتمل لإمدادات الطاقة العالمية، وهى ليست حوادث منعزلة ولكنها جزء من نمط أوسع من التهديدات للأمن البحري. مشيراً إلى أن استمرار الأزمات الإقليمية والحروب بالوكالة في النطاق الجغرافي الاستراتيجي للمجاري المائية الحيوية يؤدي إلى تفاقم المخاطر التي تواجهها دول الخليج العربي. ومن الأهمية بمكان فهم هذه التهديدات والتصدي لها لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، ويختتم الفصل الرابع بالإشارة للتهديدات التقليدية والجديدة للأمن البحري التي تواجهها بلدان الخليج العربي. ويسلط الضوء على استهداف ناقلات النفط والقرصنة والإرهاب والتهريب غير القانوني والاتجار بالبشر باعتبارها تحديات كبيرة. ويشدد الفصل على أهمية التعاون الدولي، والتقدم التكنولوجي، والتدابير المضادة الفعالة لضمان الأمن البحري للمنطقة. وضرورة التصدي لهذه التهديدات للحفاظ على الاستقرار وحماية المصالح الحيوية وحماية إمدادات الطاقة العالمية.

الفصل الخامس : آليات دول الخليج العربى فى حماية الأمن البحرى

يتناول هذا الفصل الآليات التى أسستها أو شاركت فيها دول الخليج العربى لمواجهة التهديدات التى تواجه الأمن البحرى، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء؛ أولاً الآليات على مستوى الخليج ككل وعلى مستوى كل دولة على حدى، فعلى مستوى الخليج ككل وافقت دول الخليج على تشكيل الفرقة 18 للقوات البحرية عام 4102، لمواجهة التهديدات الخارجية للأمن البحرى.

كـما أسسـت مركـز عمليـات قاعـدة البحريـن عـام 6102، ويتنـاول الجـزء الثـانى آليـات مشـاركة دول الخليـج فى مواجهـة تهديـدات الأمـن البحـرى، بينـما يتنـاول الجـزء الثالـث الشراكـة العالميـة لـدول الخليـج فى الأمـن البحـرى مثـل المشـاركة فى تحالـف عسـكري بحـري بقيـادة الولايـات المتحـدة في البحريـن، لحمايـة الملاحـة في منطقـة الخليـج مـن اعتـداءات تعرضـت لهـا سـفن منـذ مايو/أيـار المـاضي، واتُّهمت إيـران بالوقـوف خلفهـا. وتشـارك في هـذا التحالـف سـت دول إلى جانـب الولايـات المتحـدة، هـي السـعودية والإمـارات والبحريـن وبريطانيـا وأسـتراليا وألبانيـا. وأطلـق عـلى المهمـة البحريـة اسـم «سـنتينال»، ومـن المتوقـع أن تشـمل ميـاه الخليـج، مـرورا بمضيـق هرمـز نحـو بحـر عـمان ووصـولا إلى بـاب المنـدب في البحـر الأحمـر.

الفصل السادس: التحديات والصعوبات في ضمان الأمن البحري

يتنـاول هـذا الفصـل التحديـات والصعوبـات التـي تواجـه ضـمان الأمـن البحـري. كـما يتنـاول تحـدي الفجـوة بـين إيـران ودول الخليـج مـن حيـث القـدرات البحرية، حيـث تمتلـك إيـران عـددًا أكـبر مـن المركبـات المائيـة مقارنـة بـدول الخليـج السـت. بالإضافـة إلى ذلـك، تفتقـر دول الخليـج إلى منصـات حـرب الألغـام وتواجـه نقصًـا في البحـارة والسـفن. ويعـوق هـذا الاختـلال قدرتهـا عـلى ممارسـة الـردع البحـري ضـد التهديـدات الإيرانيـة للملاحـة البحريـة. للتغلـب عـلى هـذا التحـدي، يقـترح المؤلف أنـه يجـب عـلى دول الخليـج التركيـز عـلى تطويـر قدراتهـا البحريـة الخاصـة مـع الحفـاظ أيضًـا عـلى تحالفـات مـع القـوى الكـبرى لضـمان أمـن الملاحـة في الخليـج العربي.

ويسـلط الكتـاب الضـوء عـلى عـدة صعوبـات تزيـد مـن تعقيـد مهمـة ضـمان الأمـن البحـري. وتشـمل: النـشر المحـدود للقـوات البحريـة، والمصالـح المتضاربـة بين دول التحالـف، والسريـة المفرطـة للاسـتخبارات، وحواجـز الاتصـال، والخلافـات حول الأسـاس القانـوني الـدولي لجهـود الأمـن البحـري، ويشـدد عـلى ضرورة التنسـيق والتعـاون الفعالـين فيـما بـين الـدول للتغلـب عـلى هـذه التحديـات، مـع التنبيـه لأهميـة إجـراء دراسـات شـاملة لتقييـم القـدرات البحريـة الخليجيـة .

الفصل السابع: الاستنتاجات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية

يعرض هذا الفصل الاستنتاجات الاستراتيجية المستخلصة من الفصول السابقة ويعرض التوجهات المستقبلية للتصدي لتحديات الأمن البحري في المنطقة، حيث يؤكد أن الأمن البحري لا يشكل تهديدًا كبيرًا للدول الصغيرة فحسب، بل إنه يعمق أيضًا عدم توازن القوة الإقليمي، لا سيما في مناطق مثل الخليج العربي المحاطة بجيران أقوى، ويسلط الضوء على مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها الدول الصغيرة لخلق توازن للقوى، بما في ذلك الأمن الذاتي والتحالفات الإقليمية والدولية وسياسات الحياد.

وعلاوة على ذلك، يناقش الفصل آثار تحديات الأمن البحري على ميزان القوى الإقليمي وأمن الممرات المائية الحيوية، ويشير إلى أن المواجهات في مجال الأمن البحري لا تشكل تهديدا للمنظمات الإقليمية فحسب، بل تؤثر أيضا على ميزان القوى الإقليمي، ويسلط المؤلف الضوء على الحاجة إلى ظهور معادلات جديدة في المنطقة لضمان أمن الملاحة وحماية المصالح الحيوية، ويشدد الفصل أيضا على أهمية مسارين متوازيين في التصدي للأخطار التي تهدد الأمن البحري. أولا، يجب على بلدان الخليج أن تواصل تطوير قدراتها البحرية بالاستفادة من التكنولوجيا العسكرية. وهذا يشمل معالجة الثغرات في منصات حرب الألغام، وزيادة عدد السفن، وتعزيز مهارات البحارة. ثانيا، ينبغي أن تحافظ بلدان الخليج على شراكات إقليمية ودولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري. وهذه الشراكات حاسمة ليس بالنسبة لدول الخليج العربي فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع العالمي نظرا لمصالحها الحيوية في المنطقة، ويختتم المؤلف الفصل السابع باستنتاجات استراتيجية وتوجهات مستقبلية لمواجهة تحديات الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، وهو يسلط الضوء على الحاجة إلى إجراء بحوث شاملة لسد الثغرات في المعارف الموجودة ويشدد على أهمية تطوير القدرات البحرية والحفاظ على الشراكات. ويؤكد الفصل على أهمية الأمن البحري في ميزان القوى الإقليمي ويدعو إلى مواصلة الجهود لضمان أمن الملاحة وحماية المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي.

وأخـيراً يقـدم ملخصًـا للنتائـج الرئيسـية والأفـكار التـى اشـتملتها الفصـول السـتة للكتـاب، ثـم عـرض للاسـتنتاجات الرئيسـية وأهمهـا، أن الأمـن البحـري لا يمثـل تحديًـا للـدول الصغـيرة فحسـب، بـل يعمـل أيضًـا عـلى تعميـق الاختـلال الإقليمـي المسـتمر للقـوة، خاصـة عندمـا تكـون الـدول الأصغـر محاطـة بجـيران أقـوى مـن حيـث السـكان أو القـدرات العسـكرية. يؤكـد الفصـل عـلى أهميـة فهـم الاسـتراتيجيات التـي تتبعهـا الـدول الصغـيرة لإنشـاء تـوازن إقليمـي للقـوى، بمـا في ذلـك الأمـن الـذاتي والتحالفـات الإقليميـة والدوليـة وسياسـة الحيـاد.